شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

البرلمان في خبر كان

لا نستطيع أن نثقّ بما يصرّح به بعض الأعضاء في مجلس النواب من ممثلي الكتل والائتلافات المختلفة، منتقدين الحكومة ورئيسها عن تصرفات وسلوكيات وسياسات لهما، فالأداء داخل البرلمان لا يترجم معاني التصريحات النيابية في هذا الشأن.

أمس نشرتْ "المدى" تصريحات لأعضاء في المجلس تضمنت انتقادات للحكومة عن اتجاهها للهيمنة على الهيئات المستقلة: هيئة النزاهة، مفوضية الانتخابات، البنك المركزي، وسواها. بل إن نائبة كردستانية مدّت نطاق نقدها ليشمل مؤسسة البرلمان نفسها التي قالت إنها "أثبتت ضعفها الواضح بالأداء التشريعي والرقابي، ومن خلال الدورتين لم نر من مجلس النواب خطوات إيجابية".

الشارع تجتاحه منذ العام الماضي موجات تذمر كبيرة حيال فشل الحكومة (بكامل الكتل والائتلاف المشاركة فيها) في ملامسة احتياجات الناس الأساسية وفي تحقيق ما تعد به. فقد طمح الناس إلى أن تحقق الحكومة الثانية للمالكي ما عجزت عنه حكومته الأولى والحكومات السابقة، لكن إعادة إنتاج الصيغة الحكومية السابقة (صيغة المحاصصة) أعادت إنتاج الفشل الذي واجهته الحكومات السابقة. والآن بعد سنة ونصف من تشكيلها لم تنجح الحكومة الحالية في تقديم أي منجز ذي قيمة، وبخاصة على صعيد الاحتياجات والمطالب الرئيسة للشعب: حل أزمة الكهرباء، مكافحة الفساد المالي والإداري، معالجة مشكلتي الفقر والبطالة المتفاقمتين، تحسين خدمات الصحة والتعليم والنقل والخدمات البلدية والحصة التموينية.

حتى على الصعيد الأمني الذي تحقق فيه بعض التقدم ثمة شكوك في أن الحكومة قد استطاعت أن تقطع دابر الإرهاب، فالمنظمات الإرهابية لم يزل في إمكانها اختيار الزمان والمكان المناسبين لها للقيام بسلسلة من الأعمال الدموية، وعصابات الجريمة المنظمة لم تفقد بعد القدرة على تنظيم الهجمات الكبيرة أو الصغيرة، وهذا ما يجعل الناس في خوف دائم. والتحليل الشعبي للأمر أن الأجهزة الأمنية ملغومة بالعناصر الإرهابية، وان تفشي الفساد في أجهزة الدولة يوفر البيئة المناسبة لتوطن الإرهاب والجريمة المنظمة.

التذمر الشعبي يتسع مجاله ليشمل البرلمان نفسه، فهناك قناعة واسعة بان المجلس الحالي الذي لم يتبق من عمره سوى أقل من سنتين فشل في تحقيق الآمال التي عُلّقت عليه وفي البر بوعوده للناخبين وفي الوفاء بالقسم الذي أداه أعضاؤه.

اعضاء المجلس يتبدون لنا بوصفهم موظفين بيروقراطيين لا همّ لهم إلا مصالحهم الشخصية من رواتب وامتيازات. إنهم فاشلون في أداء مهمتهم كمشرعين، فلم ينجحوا في تشريع قوانين أساسية تمس الحاجة إليها، ومنها مثلاً قانون الأحزاب وقانون النفط والغاز وتعديل قانون الانتخابات، ولا في إلغاء قوانين الحقبة الصدامية التي لم تزل تسمم الحياة العامة للناس.

وفشل المجلس أيضاً في النهوض بمهمته الأخرى، الرقابة على أداء السلطة التنفيذية وتقويم هذا الأداء وتعديل انحرافاته. وإذ تجري علناً الآن معركة السيطرة على الهيئات المستقلة فان مجلس النواب يبدو في موقف المتفرج الذي لا يعنيه الأمر في شيء.

هذا الأمر إذا ما استمر خلال ما تبقى من عمر المجلس فان كارثة حقيقية ستحيق بالبلاد، فمهمة بناء نظام ديمقراطي ستكون في خبر كان.

في ذكرى جريمة الانفال

طالباني: التمسك بالخيار الديمقراطي ومنع عودة الدكتاتورية أعظم وفاء للشهداء

□ بغداد / المدى

اعتبر رئيس الجمهورية جلال طالباني، الأحد، إن التمسك بالخيار الديمقراطي ومنع عودة الدكتاتورية أعظم وفاء يقدمه العراقيون لشهداء الأنفال وحلبجة والانتفاضة والمقابر الجماعية وشهداء السجون، ومنع عودة أيّ شكل من أشكال الدكتاتورية والجريمة والاستبداد.

وقال طالباني في كلمة وجهها إلى الشعب العراقي في ذكرى الأنفال وتلقت (المدى) نسخة منها، إن "أعظم وفاء يقدمه شعبنا الآن لشهداء الأنفال وحلبجة والانتفاضة والمقابر الجماعية وشهداء السجون وكل التضحيات التي قدمناها، هو التمسك بالخيار الديمقراطي، ومواصلة بناء الدولة على أسس العدل والتآخي والخير والمحبة والسلام"، مؤكدا أن "هذا ما يكفل ترسيخ بنائنا الديمقراطي الاتحادي ويمنع عودة أي شكل من أشكال الدكتاتورية والجريمة والاستبداد".

وأضاف طالباني أن "شعبنا يستعيد في مثل هذه الأيام ذكرى جريمة بشعة ارتكبها النظام الدكتاتوري المباد ضد أبناء شعبنا، ذكرى جريمة الأنفال التي كان ضحيتها شيوخ وأطفال ونساء، قضوا تحت نير النزعة الفاشية الإجرامية التي لم تتردد في ارتكاب أبشع الجرائم التي عرفها التاريخ".

ولفت طالباني، إلى أن "جريمة الأنفال عبّرت بشكل بشع عن النزوع الإجرامي المتنكر لأبسط قيم الإنسانية" وقال انها "تعبّر عن مدى إسراف تلك السلطة في تعسفها وطغيانها"، مؤكدا إنها "خلفت وراءها تاريخا أسود تلطخ بجرائمها في الأنفال وحلبجة وفي المقابر الجماعية والإبادات التي تعرضت لها مناطق مختلفة في البلاد، والتي دفع شعبنا جراءها الثمن باهظا قبل أن تصحو البشرية والمجتمع الإنساني على هذا النزوع الإجرامي وهذه التضحيات العظيمة التي كانت قربان العراقيين من أجل حريتهم وكرامتهم وسلامهم".

وأكد طالباني أن "شعبنا يستعيد ذكرى هذه الجرائم من أجل أن نبدي مزيدا من الصبر والإصرار، للمضي قدما بخيارنا الديمقراطي الذي لا يسمح للماضي الأسود بالظهور وبما يحفظ قيم الحياة والإنسانية والعدل والسلام والحرية".

دولة القانون: الإفراج عنه لا يعني إيقاف الإجراءات القانونية بحقه

الحيدري بعد الإفراج: تنتظرني ٨٠ دعوة وتكرار اتهامي ممكن

رجّح رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري تكرار توجيه الاتهامات ضده على قضايا واتهامات بالفساد. وقال الحيدري في تصريح صحفي أمس الأحد انه "من المرجح أن يتكرر توجيه التهم ضدي وضد عدد من أعضاء المفوضية لأن هناك نحو أكثر من ثمانين دعوى قضائية رفعتها النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي على مجلس المفوضين وكل تواقيعها موجودة عليها".

□ بغداد / المدى

وأضاف "نحن نتساءل، لماذا يتم توقيف موظف بدرجة وكيل وزير وبعدها يتم إطلاق سراحه بكفالة مالية كان من الممكن دفعها منذ اليوم الأول من عملية الاحتجاز؟"، مشيرا إلى انه "قدّم قبل احتجازه لمجلس النواب نحو ١٢٤ مذكرة استدعاء قضائية لكل ثلاثة أو أربعة من موظفي المفوضية وهذا العدد قد يتجاوز أكثر من ٥٠ موظفا ما يسبب هذا الأمر مشكلة تعيق عمل المفوضية وإيقاؤها منشغلة بقضايا التحقيق التي تقدمها الفتلاوي".

وتابع الحيدري "منذ ستة أشهر وبشكل يومي، العشرات من موظفي مفوضية الانتخابات يذهبون للقضاء كاستدعاء للتحقيق معهم ولكن لا يوجد فيها عنصر جزائي".

وكانت السلطات الأمنية قد أفرجت أمس الأحد عن رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الحالي فرج الحيدري والعضو فيها كريم التميمي من التوقيف بقرار من قاضي التحقيق بكفالة مالية من احد مراكز الشرطة بعد ثلاثة أيام من اعتقالهما على خلفية تهم بالفساد بحسب مصدر في المفوضية.

وأثار اعتقال الحيدري والتميمي ردود فعل واسعة في الأوساط السياسية وقد عد المعارضون للحكومة أن وراء اعتقالهما أهدافا سياسية.

من جانبه اتهم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في بيان له رئيس الوزراء نوري المالكي بالتحديد "بالوقوف وراء اعتقال الحيدري وان ذلك يصب في مصلحته وانه يسعى إلى تأجيل الانتخابات أو إلغائها".

وفي سياق ذي صلة اتهمت النائبة عن كتلة الأحرار مها الدوري أمس رئيس الحكومة نوري المالكي بـ"عدم احترام القضاء"، والعمل لمصلحته الشخصية، وفيما أكد أن مكتبه يعمل بوصايا البعث، شدد على أنه "لا مكان لصدام جديد".

وقالت النائبة عن كتلة الأحرار التابعة للتيار مها الدوري في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "رئيس الحكومة نوري المالكي اتهم أمس شركاءه بإعادة البعث، في وقت يعمل فيه مكتبه بوصايا البعث"، مضيفة أن "من يصف المدافعين عن استقلالية مفوضية الانتخابات بالساعين لإعادة البعثيين، عليه أن يتذكر أنه هو من أعادهم من خلال استثنائهم من قرارات المساءلة والعدالة، وتجميد الهيئة".

وتابعت الدوري أن "المالكي لا يحترم القضاء، بدليل أنه قام بمفرده بإعادة من استبعدهم القضاء قبل الانتخابات من البعثيين، هو وقع على رجوعهم عندما كانت مصلحته تتطلب منه أن يتجاوز القضاء". وأضافت الدوري ان المالكي "يعمل لمصالحه الشخصية" واتهمته بأنه "يدير ظهره للأخطار التي تحيط بالعراق للبقاء في السلطة، متجاهلا معاناة الشعب العراقي"، مشددة بالقول "لا مكان لصدام جديد في العراق".

من جانبه أكد رئيس الوزراء نوري المالكي أمس وجود محاولات من السلطتين التشريعية والتنفيذية لتكبيل القضاء، وفي حين حذر من المساس باستقلاليته، طالب بإبعاد المنتمين للأحزاب عن العمل في المؤسسات القضائية.

وقد نفى مكتب رئيس الوزراء في بيان له أمس الأول السبت أن "يكون رئيس الوزراء نوري المالكي على علم باعتقال الحيدري والتميمي قبل أن يتم اعتقالهما ودعا السياسيين إلى عدم التسرع وتوجيه الاتهامات الى هذا الطرف او ذاك رغم العلم ببطلانها".

فيما قال مجلس القضاء الأعلى أن "الاعتقال تم بناءً على قيامهما بصرف مكافآت من ميزانية المفوضية العليا للانتخابات لموظفي التسجيل العقاري لقيامهم بتسجيل قطع الأراضي المخصصة لهم"، غير ان الحيدري اوضح ان "القضية تتعلق بمكافآت صرفها هو والتميمي عام ٢٠٠٨ من الدائرة، ووفق الصلاحيات التي يتمتعان بها، لأربعة او خمسة موظفين حصة كل واحد منهم ١٠٠ ألف دينار، أي أن المبلغ لا يتجاوز ٥٠٠ ألف دينار".

فيما طالب التحالف الكردستاني في تصريح للناطق باسمه مؤيد الطيب بإطلاق سراح الحيدري والتميمي كما دعت رئاسة إقليم كردستان الى مراجعة قرار توقيف المعتقلين وإطلاق سراحهما فوراً.

وأعلنت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يونامي أنها على علم باعتقال الحيدري والتميمي منذ ١٢ نيسان ودعت يونامي الى تطبيق الإجراءات القانونية وفقا للمبادئ المنصوص عليها في الدستور العراقي.

يذكر أن مجلس النواب قد صوت نهاية شهر تموز ٢٠١١ بالأغلبية على عدم سحب الثقة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وصوتت اغلب الكتل السياسية في مجلس النواب على عدم سحب الثقة عن مفوضية الانتخابات باستثناء ٩ نواب من بين ٢٤٥ نائباً حضروا الجلسة وهؤلاء النواب الذين صوتوا لصالح سحب الثقة يمثلون ائتلاف دولة القانون وأعضاء من العراقية البيضاء والتغيير وكتلة الرافدين.

إلى ذلك، اعتبرت النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي، الأحد، أن إطلاق سراح رئيس مفوضية الانتخابات فرج الحيدري وعضو مجلس المفوضين كريم التميمي بكفالة مالية لا يعني إيقاف الإجراءات القانونية بحقهما، فيما أكدت أن هذا الإجراء من اختصاص القضاء ولا نتدخل فيه.

وقالت حنان الفتلاوي، إن "إطلاق سراح رئيس مفوضية الانتخابات فرج الحيدري وعضو مجلس المفوضين كريم التميمي بكفالة مالية جزء من عمل القضاء"، مؤكدة أن "قرار القضاء لا يعني إيقاف الإجراءات القانونية بحقهما" .وأضافت الفتلاوي "إننا نحترم قرار القضاء واستقلاليته ولا نتدخل بعمله".

وفي سياق ذي صلة أعلنت الدائرة الإعلامية في البرلمان، الاحد، أن البرلمان سيصوّت في جلسته الـ٣٥ على تمديد عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات واختيار أعضاء محكمة التمييز الاتحادية غدا الثلاثاء.وذكر بيان للبرلمان حصلت (المدى) على نسخة منه، أن "جدول أعمال الجلسة تتضمن أيضا القراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الثاني لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، بالإضافة الى القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الثاني لقانون انتخابات مجالس المحافظات والقاضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ المعدل".

وأضاف البيان أن "الجدول يتضمن قراءة تقرير لجنة المرأة والأسرة والطفولة الخاص بزيارة الأقسام الداخلية وسجن التسفيرات في محافظة كربلاء".

مجلس النواب.. (أرشيف)

النزاهة البرلمانية تعلن فتح ملفات فساد قمة بغداد

□ بغداد / المدى

بهاء الأعرجي

أعلن رئيس لجنة النزاهة، رئيس كتلة الأحرار في مجلس النواب بهاء الأعرجي عن "فتح اللجنة ملفات فساد القمة العربية".

وقال في بيان صحفي تلقت (المدى) نسخة منه "إن ملفات الفساد الخاصة بالقمة العربية التي عقدت في بغداد نهاية الشهر الماضي تحتاج إلى مدة شهر أو شهرين لحسمها"، مبيناً "أن المشاريع الخاصة للدوائر والمؤسسات التي كانت طرفا في تقديم الخدمات اللوجستية والتأثيث والبناء للقمة هي ملفات موجودة في لجنة النزاهة".

وأضاف "أن اللجنة فتحت كافة الملفات في قمة بغداد ولكن تحتاج إلى كتب رسمية ومخاطبة الجهات ذات العلاقة"، مشيراً إلى "أن ما لدى لجنة النزاهة يشير إلى الفساد ولكن نريد استكمال التحقيق لتحويله إلى هيئة النزاهة ومن ثم للقضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية".

وكان عضو لجنة النزاهة النيابية قد كشف وجود ملفات فساد تتعلق بالأموال التي صرفت للقمة العربية المنعقدة في بغداد مؤخرا، وقال النائب جواد الشهيلي لمراسل (المدى) في البرلمان إن "هناك ملفات فساد كبيرة في موضوع القمة العربية ولم تشكل لجان لمتابعة الأمر، وآخر التقارير هو تقرير ديوان الرقابة المالية، الذي يؤكد وجود خروقات وفساد مالي كبير جدا وأكبرها ملف إعمار الفنادق وشراء السيارات المصفحة وعددها (٦٠) سيارة من شركة إماراتية، وإعمار ١٢ دارا سكنية لا علاقة لها بالقمة العربية عائدة إلى قيادات في الأحزاب المتنفذة". وتابع "تم صرف اموال تجاوزت المليارى دولار وليس مليارا كما صرح البعض، وهي موجودة بالأرقام والحقائق والدلائل، وبما يؤكده ديوان الرقابة المالية وما فوجئنا به هو إعطاء سلفة او منحة من مجلس الوزراء مقدارها (١٠٠) مليار دينار لأغراض لوجستية ، وبعد ذلك تم صرف (٢٥٠) مليون دولار على ان تصرف لوسائل الإعلام لكنها لم تصرف، وفيها فساد كبير أيضا ويثير بعض التساؤلات، فضلاً عن عقد الشركة التركية لتقديم الضيافة، الذي فيه ملف فساد كبير"، ورجّح الشهيلي وجود ضغوطات ستمارسها الحكومة من اجل إغلاق تلك الملفات لحساسيتها، وبحجة تعرض القمة العربية إلى نكبة في حال فتحها. وأشار الشهيلي إلى أن لجنة النزاهة كان لديها العلم بهذه الأموال لكننا لم نكشفها كي لا نتهم بإفشال القمة، لكن بعد انتهائها لا بد من كشفها وتحويلها إلى هيئة النزاهة. وأكد الشهيلي وهو نائب عن كتلة الأحرار إن الأيام القليلة المقبلة ستشهد عقد مؤتمرات صحفية لكشف هذه القضية، موضحا أن اللجنة لديها وثائق بأرقام الفساد وان كل ما تردد عن وجود فساد مالي وأداري بأموال القمة هو حقيقي.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون